لا حاجة الى التعويل بل يبقى على الاطلاق الا انه في الرابع يتعلق بالاصول الاسم والعلم
ان اطلاق العلم على كل من الملكة والمسائل والادراك انما هو حقيقة عرفية او اصطلاحية
واما مجاز مشهور كما صرح به السيد وعلى الاول يكون مشتركا فاعترض عليه العصام
بان المشترك يمتنع في التعريف بلا قرينة ولا قرينة هاهنا واجاب الاستاذ ع
انما يمتنع بلا قرينة اذا اريد به معنى معين بخلاف ما اذا اريد اي واحد منها لما
وما لاحظه في هذا الاعتراض وهذا الجواب حتى رايتهما للعصام وشيخنا انتهى وذكر
المحشي الاعتراض والجواب المذكورين في تعريف علم المعاني **قوله** وانت خبير بان العلم
الخ اعتراض على ما جوزه السيد حاصله ان الحمل على الادراك حمل على المعنى اللغوي لان
المعنى اللغوي هو الادراك المتناول للتقليد وما يناسب الحمل عليه لان العلم المدون
مخصوص عند السيد بما كان عن ضرورة او دليل ويمكن ان يجاب بان عمومه في اللغة
لا ينافي ان يخص في الاصطلاح ببعض افراده او ان يراد منه بعض افراده **قوله** وان
كان ادراك الكليات ان اراد ادراك الجزئي في صورة الاجمال فمسلم وان اراد به في صورة
التفصيل فممنوع لان كل الكل يعلم حيث يعلم الكل لما سلف في كلامه في تعريف مفتاح
المتكلم مراجعه **قوله** والجواب ان معرفة الجزء الخ كان معنى هذا الجواب ان ادراك
الفروع المذكورة يتكلف ادراك الجزئيات التي هي احوال المعنى ظهور معارف المصرية
باحوال المقام **قوله** حمل على الوضعية او اراد التاكيد العقلي **قوله** انت خبير بان
توقف الخ انت خبير بان ما ذكره لا يختص بالادعاء بل الاعلال والرفع والنصب كذلك
الخ بل عدم توقف اصل المعنى على الرفع والنصب اظهر منه واجاب في الكبرى
بان المقصود انه لا يوثر بتلك الاحوال في افادة اصل المعنى على ما ينبغي ويليق **قوله**
ينبغي ان يفيد بتلك الاحوال السالفة في قوله عين قول المتن والحظ له بعدهما
الشارح بالمحسنات البديعية من حيث يبحث عنها في علم البديع ويحتمل ان المراد
بتلك الحيثية المعهودة في مثال الواو مما لا يوثر في تادية اصل المعنى من حيث
يؤدى به اصل المعنى ولا يبعد ان يراد الحيثية المتقدمة في القولة قبل فتامل **قوله**
اقول ومما يؤيد الراد الخ حاصله انه قد يكون في بعض التراكيب الباعث على اصل الكلام
الكبير

الكبير اصل المعنى . والباعث على الخصوصية شيء اخر فمثلا يمكن ان يكون مقتضى
مقتضى الحال سوا الكلام الكلي المكيف بالكيفية لان الباعث والحال هنا
يقتضي نفس الكلام لان الغرض ان الباعث على نفس الكلام غيره بل حاصل الباعث
والحال هنا انه ان اورد كلام جليل ودفعه تاكيد مثلا فنفس الكلام ليس بمطلوب
له بل المطلوب له نفس التاكيد ان اورد كلاما حتى لو ترك الكلام بالكلية لم يعد
عن المقتضى الحال واذا اعرض الباعث والحال غير مقتض لنفس الكلام لم يجب ان
يكون مقتضى الحال الكلام المذكور مثلا هذا معنى ما استفدته من ذو سر شيخنا ع س
واقول لا مانع من كون الكلام المتكيف مطلوبا للباعث نفسه لا بالافادة من حيث
انه وباعث لخصوصيته من حيث المجموع فليتامل سم **قوله** ومثل ذلك الركن
سوى المبتدأ والتاء فانه الجيد في المعنى من كسر الميم وسكون التاء بل الكلام في عدة ذلك
كما يؤدى بالقائل الصادق ومع اصول وجه ذلك ان المراد ان مثله ما يكون الباعث
عنه فيه على الخواص غير ما يقتضي افادة اصل المعنى كثيرة وليس المراد ان مثل ما يكون
الباعث فيه على الخواص مغاير لما يقتضي افادة اصل المعنى كثير اذ لا مثل لذلك الا
بل هو قانون بحث امثلة فتدبر جيء انه يحتاج على ما وليه الا حصار بكثير الى الا
عتبار بان يعيل الخبر به عن الواحد والجمع والاحاد الكاملة كثيرة لان مثل ذلك مثال
قوله لا يخفى ان تصريح المفتاح اولى اراد تصريحه في اكثر المواضع الدال على ان
مقتضى الحال نفس الكيفيات المذكورة في قوله السابق ونا نطاب الخ فهو اعتراض على
الشارح في اسناده الى تصريح شرح المفتاح خلاف ذلك **قوله** وانه لا يجعل مقتضى
الحال امرا معنويا قال الاستاذ الصفوي في شرح العوائد واعلم ان المستوعب الى
من الخصوصية في التركيب لما مر من المحقق في باب المعاني لما صرح به العلامة من ان الا
المقتضى على ان الاعتبارات والخواص تعتبر اولا وبالذات في معاني اللفظ وبتبعيتها
في الالفاظ ثانيا وبالعرض فمرجع البلاغة الى ترتيب المعاني وتصويرها بالكيفيات
لا ان الالفاظ انفسها لا كن ذكر المحقق ان بعضها يرجع الى الالفاظ اي الحروف
دون المعاني فمن زعم ان المقتضى ذاتا يعتبر اولا في المعاني على ما صرح به الاستاذ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)